



# بينلوي ريدينغز

مرشح نيوزيلندا

لجنة القانون الدولي

2027-2023



NEW ZEALAND

"النزاهة والمسؤولية والإنصاف هي القيم الأساسية التي تقوم عليها وتسترشد بها تجربتي العملية الواسعة في تطوير القانون الدولي وتنفيذه والفصل فيه".

حقوق الصورة: ساسب / المحكمة الجنائية الدولية - مؤشر أسعار المستهلك

## بينيلوبي ريدينغز

الدكتورة بينيلوبي ريدينغز، الحاصلة على وسام الاستحقاق النيوزيلندي MNZM، هي واحدة من المحامين الدوليين الأكثر تميزاً في نيوزيلندا. وقد شغلت خلال سيرتها المهنية الطويلة مع وزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية منصب كبير المستشارين القانونيين الدوليين وسفيرة في آن واحد، وقد طورت فهماً عميقاً للجوانب الأكاديمية والدبلوماسية للقانون الدولي.

وقد دعت بينيلوبي إلى إيجاد حلول قانونية عادلة ودائمة للمشاكل الصعبة، وقدمت المشورة بشأن مجموعة كاملة من قضايا القانون الدولي ابتداءً بحقوق الإنسان والبيئة إلى التجارة والأمن. وقد أتاح لها ذلك اكتساب وتطوير خبرة واسعة في تمثيل الدول وإيجاد أرضية مشتركة وحلول لقضايا قانونية معقدة.

وفي لجنة القانون الدولي (ILC)، فإنها سوف تنشر خبرتها كقائدة وممارسة قانونية ودبلوماسية لتوضيح وتطوير القانون الدولي لصالح مجتمعنا العالمي.

### نيوزيلندا ولجنة القانون الدولي

تولي نيوزيلندا أهمية كبيرة لدعم دور القانون الدولي وسيادته ويعكس هذا الترشيح ذلك. تعد نيوزيلندا أحد الأبطال طويلي الأمد لدى لجنة القانون الدولي. أولويتنا هي ضمان مؤتمر أعمال دولي قوي وتمثيلي وشامل، مع برنامج عمل معاصر وملائم مستجيباً للقضايا الحاسمة للدول. بينيلوبي ريدينغز هي المرشحة المناسبة للقيام بذلك.

وهذه هي المرة الأولى منذ 20 عاماً التي تقدم فيها نيوزيلندا مرشحاً في لجنة القانون الدولي - ونهجننا هو أن نقوم بذلك فقط عندما يكون لدينا مرشحاً من مكان مرموق، مثل الدكتورة ريدينغز.

بينيلوبي ريدينغز رشحت بالاشتراك مع أستراليا وكندا وسيراليون

# رؤية بينيلوبي ريدنغز بكلماتها الخاصة

إن لجنة القانون الدولي لديها الكثير لتفخر به: فقد لعبت على مدى أكثر من 70 عاما دورا مركزيا في حل بعض أصعب المشاكل القانونية الدولية في العالم. وأنا ملتزمة بضمان استمرار دورها. وستكون أولوياتي هي:

## • ضمان وجود برنامج عمل معاصر وملئم

إننا نعيش في عصر تتقدم فيه التكنولوجيا الجديدة بخطى سريعة. يجب أن تكون المنظمات الدولية الحديثة الناجحة قابلة للتكيف. وهي بحاجة إلى تحديد القضايا الناشئة والاستجابة لها بسرعة. وينبغي لها أن تجد حولا قانونية عملية ودائمة للتحديات المعاصرة سواء كانت ناجمة عن تأثير الأوبئة العالمية السريعة الخطى، أو الآثار المتوارثة بين الأجيال بسبب ارتفاع مستوى البحار على مجتمعات الجزر الصغيرة. وسأجلب خبرتي المتنوعة في العمل عبر مجموعة من القضايا القانونية المتعددة التخصصات والقضايا القانونية الناشئة لضمان تركيز عمل لجنة القانون الدولي على المشاكل والاحتياجات المعاصرة.

## • تنشيط العلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول

يعتمد تأثير لجنة القانون الدولي على ضمان أن يعكس عملها مصالح الدول ووجهات نظرها. وفي هذا أسخر قدراتي في فهم مجموعة متنوعة من وجهات نظر الدول والتوفيق بينها. وسوف أعطي الأولوية للعلاقة بين لجنة القانون الدولي والدول لضمان أن يشمل عمل لجنة القانون الدولي هذه الآراء المتنوعة والاستفادة منها.

## • تعزيز الفهم والمشاركة على نطاق أوسع

إن عمل لجنة القانون الدولي مهم للغاية بحيث لا يمكن أن يكون حكراً على الأكاديميين والخبراء وحدهم. يجب أن تكون مساهمة اللجنة في القانون الدولي في متناول يد الدول والمجتمع المدني والشعوب التي تخدمها في نهاية المطاف.

وبصفتي عضواً في لجنة القانون الدولي، أود أن أقدم مهاراتي كقائد ومتواصل لتعزيز الفهم والمشاركة بشكل أكبر في عمل اللجنة. و أود أن أدعو إلى تيسير الوصول إليها على نطاق واسع وتسهيل استخدامها، من أجل التوصل إلى فهم واسع لأهمية عمل لجنة القانون الدولي و قيمة القانون الدولي.


"يعد القانون الدولي أمراً محورياً للتصدي للتحديات العالمية المعاصرة مثل تغير المناخ والتهديدات الأمنية، بما في ذلك السلامة والأمن عبر الإنترنت. سأجلب الخبرة والتجربة والالتزام القوي لهذه المهمة."

## إنجازات هامة

- أستاذة فخرية، لدى جامعة أوكلاند، نيوزيلندا: 2021 - لحد الآن
- تم تعيينها في منظمة التجارة العالمية "ترتيب التحكيم في الاستئناف المؤقت متعدد الأطراف": 2020 - حتى الآن
- محامية قضائية ومحامية دولية: 2015 — حتى الآن
- مستشارة قانونية للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ: 2015 - حتى الآن
- حاصلة على وسام الاستحقاق النيوزيلندي للخدمات المقدمة للدولة (MNZM): 2015
- كبير المستشارين القانونيين الدوليين، وزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية: 2015-2011
- سفيرة نيوزيلندا لدى بولندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا: 2008 — 2011
- مستشارة قانون التجارة الدولي ورئيسة القانون التجاري، وزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية: 2004-2007
- المفوض السامي لنيوزيلندا لدى ساموا: 2001-2004
- دبلوماسية ومستشارة قانونية، بما في ذلك تعيينات في ساموا وألمانيا، وزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية: 1988-2001
- مستشارة قانونية، مكتب النائب العام، ساموا: 1980
- محاضر في كلية الحقوق، بجامعة الحقوق أوكلاند، نيوزيلندا: 1979
- دكتوراه في العلوم السياسية، من جامعة هاواي في مانوا: 1987
- بكالوريوس في القانون المدني (بتميز)، من جامعة أوكلاند في نيوزيلندا: 1979
- بكالوريوس في الحقوق (مع مرتبة الشرف)، جامعة أوكلاند، نيوزيلندا: 1978



الدكتورة بينيلوبي ريدينغز تمثل نيوزيلندا أمام المحكمة الدولية لقانون البحار ITLOS فيما يتعلق بطلب للحصول على مشورة مقدم من اللجنة الفرعية الإقليمية لمصائد الأسماك (SRFC). حقوق الصورة: ITLOS

@PJ\_Ridings 

[www.mfat.govt.nz/penelope-ridings](http://www.mfat.govt.nz/penelope-ridings)



**NEW ZEALAND  
FOREIGN AFFAIRS & TRADE  
Manatū Aorere**